الأنباء
الخميس 26 يونيو 2014

عربية وعالمية

لآخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International

أفريقيا الوسطى: أكثر من 50 قتيلاً في أعمال عنف طائفي

بانغي ـ أ.ف.پ: صرح ضابط في القوة الافريقية في جمهورية افريقيا الوسطى بان حوالي خمسين شخصا على الأقل قتلوا في منطقة بامباري وسط البلاد في أعمال عنف طائفية جديدة بدأت بمجزرة راح ضحيتها 17 مسلما.
وقال الضابط الذي طلب عدم كشف هويته ان «حوالي خمسين شخصا قتلوا في أعمال عنف في منطقة بامباري والقرى المحيطة بها»، لافتا الى أن الضحايا قتلوا بالسلاح الأبيض أو بالرصاص.
واندلعت أعمال العنف هذه الاثنين الماضي على اثر مجزرة راح ضحيتها 17 شخصا كلهم أعضاء في أقلية «البول» وقتلوا بيد مسلحين يدعون انهم من ميليشيا انتي بالاكا المسيحية المسلحة، أثناء الهجوم على مخيمهم. وأعلنت القوة الافريقية الثلاثاء عن موجة من الردود والأعمال الثأرية المضادة في بامباري ومحيطها بعد المجزرة.

القوات العراقية تعلن صد هجوم للمسلحين على قاعدة بلد الواقعة على بعد 70 كلم شمال بغداد

المالكي يرفض تشكيل حكومة إنقاذ وطني ويطلب تدخلاً أميركياً «حقيقياً»

مقاتلو «داعش» يحتفلون على احدى سيارات الشرطة في الموصل (رويترز)

عواصم ـ وكالات: رفض رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الدعوات المتصاعدة لتشكيل حكومة إنقاذ وطني تضم الاطياف التي تم إقصاؤها عن الحكم وخاصة السنة والاكراد بمنزلة «قضاء على التجربة الديموقراطية وانقلابا على الدستور»، منتقدا في الوقت نفسه بعض الشركاء الذين لم يسمهم لعدم دعمهم الحكومة في التصدي للهجوم الذي يشنه مسلحون يضمون فصائل من العشائر وعناصر البعث المنحل، اضافة الى مقاتلي تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» المسمى «داعش».

وقال المالكي في كلمته الاسبوعية ان «هناك أهدافا خطيرة وراء الدعوات التي أطلقت مؤخرا لتشكيل حكومة انقاذ وطني تدير البلاد خلال المرحلة الحالية» واصفا الدعوة بأنها «محاولة من المتمردين على الدستور للالتفاف على الاستحقاقات الدستورية وانقلاب صريح عليه».

وأضاف «اليوم وفي ظل الظروف الحالية لم نسمع عن هؤلاء الشركاء، ولو شكليا، اي دعم للحكومة في حربها ضد الارهاب وكأنهم شركاء في الغنيمة فقط وليس في الشدائد».

وتابع «الإرهابيون يتلقون دعما من بعض الدول المجاورة والأخطر من ذلك أن المتمردين على الدستور تحالفوا مع داعش ومهدوا الطريق له»، مشيرا إلى أن المتمردين على الدستور، الذين لم يمسهم، «يستغلون ما تتعرض له البلاد لتحقيق مكاسب سياسية».

ولفت رئيس الوزراء العراقي إلى أن «القوات الأمنية استطاعت فتح الطرق الواصلة بين المحافظات وتحرير المدن»، معتبرا أن «هذه الانجازات تحققت بفضل دعم المرجعية الدينية» وذلك بعد ان دعا المرجع الشيعي الأعلى آية الله السيستاني الى «الجهاد الكفائي» الى جانب الجيش.

وأضاف المالكي: «سنبقى أوفياء لإرادة الشعب في تعزيز تجربته الديموقراطية وحماية العملية السياسية، مؤكدا «أننا سنحضر الجلسة الأولى لمجلس النواب وفاء لإرادة الشعب»، والتي من المنتظر أن تعقد في الأول من يوليو المقبل، بعد أن تمت المصادقة على نتائج الانتخابات البرلمانية في 16 الشهر الجاري.

وأظهرت النتائج التي أعلنتها مفوضية الانتخابات العراقية، للانتخابات البرلمانية التي جرت في 30 أبريل الماضي، تصدر القوائم الشيعية الثلاث الرئيسة في العراق «دولة القانون» بزعامة المالكي، و«كتلة الأحرار» بزعامة مقتدى الصدر، وكتلة «المواطن» بزعامة عمار الحكيم، بواقع 96 مقعدا للأولى و34 للثانية، و29 للثالثة، بمجموع 159 مقعدا من إجمالي 328 عدد نواب البرلمان.

وبعد انتقاد المالكي للشركاء الذين تخلوا عنه، طالب الفريق قاسم عطا المتحدث باسم المالكي باعتباره القائد العام للقوات المسلحة العراقية، الأميركيين بتدخل حقيقي يؤدي الى «مساعدة حقيقية» للعراق.

وقال عطا في مؤتمر صحافي في بغداد «نأمل ان يكون هناك تدخل حقيقي» يوفر «مساعدة حقيقية للعراق»، مؤكدا ان الدفعة الأولى من المستشارين العسكريين الاميركيين بدأت اجتماعاتها «مع مختلف القيادات».

وكانت وزارة الدفاع الأميركية أعلنت أمس الأول ان اول دفعة من المستشارين العسكريين الأميركيين البالغ عددهم الاجمالي 300 مستشار انتشرت في بغداد لمساعدة الجيش العراقي في قتاله ضد المسلحين السنة، وذلك بعد حصولهم على ضمانات حقوقية بعدم محاسبتهم من بغداد.

وقال الكولونيل البحري جون كيربي «بدأنا في نشر فرق التقييم الاولى»، مضيفا ان نحو اربعين عسكريا «بدأوا مهمتهم الجديدة»، موضحا ان هؤلاء العسكريين هم من العسكريين العاملين في السفارة الأميركية في العراق.

كما اعلن وصول تسعين عسكريا آخرين من القيادة العسكرية الأميركية للشرق الأوسط ووسط آسيا لإقامة مركز عمليات مشتركة في بغداد، مشيرا الى ان 50 عسكريا آخرين سيصلون الى العراق خلال الأيام القلية المقبلة. وأوضح المسؤول الأميركي ان «هذه الفرق ستجري تقييما لتماسك واستعداد قوات الأمن العراقية، وستقوم باستئجار مقر في بغداد وتدرس اكثر الطرق فاعلية لإحضار مستشاري متابعة»، لافتا الى ان المستشارين سيرفعون النتائج الى القادة «خلال اسبوعين او ثلاثة».

وشدد على الدور «الاستشاري» لهؤلاء العسكريين الذين تتمثل مهمتهم الأساسية في تقييم حالة القوات العراقية وليس مهاجمة المقاتلين الإسلاميين، موضحا «لن نهرول لنجدة» القوات العراقية.

إلى ذلك، اعلنت القوات العراقية انها تمكنت من صد هجوم حاول مسلحون خلاله اقتحام قاعدة عسكرية عند قضاء بلد الواقع على بعد 70 كلم الى الشمال من بغداد.

وتعد قاعدة بلد العسكرية التي تشمل قاعدة جوية وكانت تسمى قاعدة البكر سابقا أحد المقرات الرئيسية لقوات الجيش العراقي في محافظة صلاح الدين التي يسيطر المسلحون على مركزها، مدينة تكريت.

وقال مصدر امني بارز في صلاح الدين لوكالة فرانس ان «اشتباكات وقعت عند محيط قاعدة بلد العسكرية لدى محاولة مسلحين الهجوم على القاعدة واستطاعت قواتنا صد الهجوم وهي تسيطر بالكامل على القاعدة».

بدوره، أكد احد زعماء العشائر في قضاء بلد تمكن القوات العراقية من صد الهجوم الذي شنه مسلحون ضد القاعدة العسكرية. كما فجر عناصر «داعش» حسينيتين شيعيتين في قريتين تركمانيتين في شمال العراق، بحسب ما افاد مسؤول تركماني محلي في المنطقة فرانس برس.

مؤيدو «داعش» يهددون أميركا إذا نفذت ضربات جوية في العراق

عواصم ـ رويترز: هدد مؤيدون للمسلحين الذين استولوا على مناطق كبيرة من شمال العراق خلال يونيو الجاري، على موقع إلكتروني بمهاجمة الأميركيين في حال توجيه ضربات جوية أميركية لما يعرف بتنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش).

ودعا حساب على تويتر لـ «رابطة الأنصار» اجتذب حوالي 21 ألف شخص المتعاطفين مع «داعش» الى نشر تغريدات بعد غد تحذر أميركا من تنفيذ ضربات جوية.

وقالت الرسالة إن هذه الحملة عبارة عن رسائل موجهة للشعب الأميركي. وجاء فيها «الحملة عبارة عن رسائل تهديد لكل أميركي في حال ضرب أميركا للعراق».

وجاء في واحدة من مئات التغريدات المؤيدة «تدخل أميركا في شؤون داعش يعني أن الأميركي سيكون هدفا للضربات في أي مكان».

وفي حين لا يوجد حساب رسمي للجماعة المذكورة على مواقع التواصل الاجتماعي لكن لديها الكثير من المتتبعين لأخبارها.

إيران تخشى امتداد النار العراقية إلى أراضيها

بيروت: أصدر مركز الدراسات والبحوث التابع للبرلمان الإيراني تقريرا (نشرته صحيفة «الشرق الأوسط») حذر من التداعيات السلبية للأزمة الأخيرة في العراق على إيران، وأن الأزمة الأخيرة يمكن أن تهدد أمن إيران ووحدة أراضيها.

وجاء فيه أن «استشراء التطرف والتوتر الطائفي وفقدان الأمن في العراق وانتشاره داخل إيران سيثير التشدد وسيشكل خطرا داخل إيران. كما سيشكل تقسيم العراق تهديدا للوحدة الترابية في إيران ويمكن أن يؤدي إلى تشديد عملية تقسيم البلاد.

وسيمكن تقدم داعش في محافظة ديالى وبلوغهم الكيلو 60 من الحدود الإيرانية هذه المجموعة أن تنشر نشاطها بسهولة أكثر داخل الحدود الإيرانية، إذ تشكل هذه الأنشطة تهديدا لأمن البلاد وخاصة الأمن في المناطق الحدودية لإيران».

ويؤكد التقرير أن القلق الإيراني إزاء تطورات العراق لا يرتبط بموضوع الهلال الشيعي أو إقصاء الحكومة الشيعية في بغداد فحسب، بل ان جزءا من مساعي إيران في العراق يعود إلى القلق الذي تشعر به إزاء أمنها القومي. وكما يفيد التقرير، فإن تقسيم العراق يمكن أن يؤدي إلى تشديد عمليات تفتيت إيران. وفي ظل وجود خمس محافظات إيرانية تقع على الحدود المشتركة مع العراق، تكفي لمعرفة مدى خشية طهران إزاء التطورات التي يشهدها العراق:

● محافظة خوزستان (الأهواز) الاستراتيجية من المحافظات التي ترتبط مع العراق بحدود مشتركة تمتد نحو 420 كلم، أي من الفاو في الخليج إلى مدن العمارة في العراق، وهي محافظة واسعة خصبة غنية بالنفط، ويقدر عدد سكانها بنحو 4,5 ملايين نسمة من عرب وفرس.

● محافظة إيلام تشكل ثلث الحدود المشتركة بين إيران والعراق ولها نحو 420 كلم من الحدود الدولية مع العراق، ويقيم أكثر من نصف مليون نسمة في هذه المحافظة حيث يشكل الكرد 80٪ منهم.

● محافظة كرمنشاه بطول 330 كلم، من مندلي والمقدادية إلى خانقين وحلبجة. ويقطن كرمنشاه مليونا نسمة، يشكل الكرد أكثر من 90٪ منهم. وتضم المحافظة أكبر عدد من الأكراد الإيرانيين وأغلبية سكانها من الشيعة، لكن السنة يقطنون في مدن روانسر وجوانرود.

● محافظة كردستان التي يبلغ عدد سكانها مليونا ونصف المليون نسمة أغلبيتهم من الأكراد السنة ولها نحو 180 كلم حدود مشتركة مع العراق، وتقع محافظة كردستان بالقرب من مدن بنجوين والسليمانية في إقليم كردستان العراق.

● أذربيجان الغربية، المحافظة الأخيرة المجاورة للعراق، وتبلغ حدودها المشتركة مع العراق ـ أو بالأحرى إقليم كردستان العراق ـ 252 كلم ويقطنها أكثر من 3 ملايين نسمة.

كوردسمان: أوباما أخطأ حين قبل التعامل مع المالكي

واشنطن ـ أحمد عبدالله

انتقد الخبير الاستراتيجي الاميركي آنتوني كوردسمان، المتخصصين في شؤون الشرق الأوسط، سياسة الرئيس باراك أوباما تجاه العراق، معتبرا ان إدارة أوباما أخطأت حين قبلت التعامل مع رئيس الوزراء العراقي المنتهية ولايته نوري المالكي الذي وصفه، بـ «الفاسد والمستبد والأحمق».

وقال كوردسمان في مداخلة حول الوضع في العراق خلال ندوة عقدها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن، «كان التعامل مع المالكي بمنزلة الإقرار بكل ما هو سيئ في هذا الشخص الطائفي الذي مزق العراق وأضاع أي فرصة لاعادة بناء ذلك البلد على أسس جديدة».

وأضاف كوردسمان، الذي سبق ان عمل مساعدا لوزير الدفاع ومستشارا عسكريا لعدد من الإدارات الأميركية السابقة، «على المالكي ان يرحل. ولا اعتقد ان بوسعنا التعامل مع الحكومة العراقية ان بقي في موقعه. لقد ابتز الإدارة باستخدام الورقة الإيرانية وربما يتعين على طهران أيضا ان تعي انه ليس من مصلحتها ان ينزلق العراق الى حيث يدفعه المالكي».

وكان مسؤولون اميركيون كبار قد صرحوا بأن العراق بحاجة الى تغيير في سياسات الحكومة على نحو يعيد لذلك لبلد قدرا من الوحدة الداخلية، وطالبوا المالكي بصورة غير مباشرة بترك منصبه.

ورأى كوردسمان ان هناك رجالا أكثر ملاءمة لرئاسة الحكومة في العراق من المالكي، مضيفا: «لقد دمر المالكي العراق وبوسع القوى السياسية في بغداد الاتفاق على بدائل متاحة الآن تحظى بالاحترام مثل عادل المهدي. ولكنني لا أعرف ان كان السيد المهدي يستطيع جمع الدعم السياسي الضروري. فضلا عن ذلك فسوف يتعين العودة الى ملف الفيدرالية الذي اغلقه المالكي منذ 2010 متصورا انه يستطيع حكم العراقيين بالقمع المسلح. لا أعتقد ان هذا يلائم العراق والعراقيين ولا اعتقد بصراحة انه يلائم أي بلد آخر. ان الشرط الأول لتحقيق قدر من الاستقرار هو تحقيق قدر موازٍ من الشرعية للسلطة الحاكمة في نظر الشعب الذي تحكم».

وشدد كوردسمان على ان «المشكلة ليست الآن في احتمال زحف التحالف السني في العراق الى بغداد او الجنوب. ولكنها مشكلة سيطرة المسلحين على الحدود اذ من المحتمل ان يحاول هؤلاء المسلحون العمل ضد الأردن».

تحليل إخباري

العراق أمام خيارين وطريقين لا ثالث لهما: تسوية سياسية من دون المالكي أو «حرب التفكك والتقسيم»

بيروت: يقف العراق عند مفترق طرق حاسم بين أن يكافح للحفاظ على وحدة أراضيه ولو في حدها الأدنى «الوحدة الشكلية» عن طريق «تشريع الواقع» ونقل مشروع الفيدرالية الى «حيز التنفيذ» وإنشاء إقليمين شيعي وسني يضافان الى الإقليم الكردي «الواضح المعالم والمقومات والحدود»، وبين أن ينزلق الى حرب أهلية مفتوحة ولا تنتهي إلا الى التفكك والتقسيم وقيام دويلات منفصلة ومتناحرة.

الاعتقاد الراسخ الآن أن العراق، مثل سورية، لا يمكن أن يعود الى ما كان عليه.. «عراق ما بعد الانسحاب الأميركي»، «عراق المالكي» انتهى. والتطورات الدراماتيكية التي حدثت بدءاً من سقوط الموصل ليست عابرة وسطحية، وإنما أحدثت تغييرا جوهريا وحفرت عميقا في الواقع العراقي وخلطت الأوراق ليست على مستوى العراق فقط وإنما على مستوى المنطقة الى درجة بدأ الكلام عن «سقوط شرق أوسط سايكس ـ بيكو».

وسريعا أدت هذه الأحداث الى إعادة تكوين الخارطة الجغرافية السياسية في العراق والمشهد السياسي بالكامل وعلى هذا النحو:

● الولايات المتحدة التي خرجت من الباب تعود من «النافذة». وبعدما انسحب الأميركيون انسحابا عسكريا شاملا وأخلوا الساحة العراقية لإيران، عادوا اليوم عبر تدخل عسكري «استشاري» وتدخل سياسي «ضاغط» لإعادة ترتيب الوضع و«وضع اليد عليه» بعدما أصبحت إيران غير قادرة لوحدها على «إدارة الوضع» وخرج عن سيطرتها.

● إيران تدرس خياراتها بدقة وعناية لأنها تدرك حجم المتغيرات التي اقتربت من حدودها، ولأنها تنتظر الشروط والمواصفات الأميركية للتسوية السياسية بعدما أيقنت أن واشنطن ليست في وارد اللجوء الى مد يد المساعدة «عسكريا» وتتعاطى مع الوضع الناشئ على أنه نزاع داخلي لا تريد التورط فيه. كما وتدرك إيران أن واشنطن تضع الكرة في ملعبها عندما تحدد المالكي جزءا أساسيا من المشكلة وتدعوها الى تحديد موقفها من حل سياسي لا يكون رئيس الحكومة نوري المالكي جزءا منه. وبالفعل القرار الأول الذي تواجهه طهران هو الموقف من نوري المالكي وما إذا كانت تتمسك به مثلما هي متمسكة في سورية بالرئيس بشار الأسد وتعتبره رئيسا منتخبا من الشعب وبات يمثل رمزا وعصبا للنظام ولا حل من دونه، أم أنها ترضخ للضغوط الأميركية الهادفة الى خطة «مواجهة سياسية عسكرية» ضد الإرهاب في أساسها المقايضة بين المالكي و«داعش».

● الشيعة الذين فرقتهم السلطة والمصالح جمعتهم المصيبة، ووحدهم الخطر الداهم. وتكتلات التحالف الوطني (المالكي والصدر والحكيم) التزمت بفتوى المرجع الديني الأعلى علي السيستاني ووضعت خلافاتها جانبا، بما في ذلك إسقاط تحفظات واعتراضات ضد المالكي من جانب خصومه الشيعة.

● الأكراد أيضا وحدتهم الأزمة الطارئة ومشكلة تشكيل حكومة إقليم كردستان وجدت لها حلا برئاسة نيجيرفان بارزاني، ولكن الأهم أن الأكراد، الذين وقفوا موقف الحياد في المواجهة الدائرة حاليا والتي اتخذت طابعا شيعيا ـ سنيا، متأهبون للتعاطي مع الوضع والإفادة منه الى أقصى حدود وواثقون من أن «الدولة الكردية» لم تعد حلما وإنما صارت واقعا وأن هذه هي اللحظة التاريخية المناسبة لاتخاذ قرار الانفصال عن العراق.

الموقف الكردي توضح في خلال محادثات وزير الخارجية الأميركية جون كيري مع الزعيم الكردي ورئيس كردستان العراق مسعود البارزاني، كيري قصد أربيل طالبا مساعدة البارزاني لأنه يعلم أن أي احتواء للأزمة سواء كان سياسيا أم عسكريا غير ممكن من دون العامل أو المكون الكردي الذي يلعب دور المرجح في العراق بين الشيعة الذين يشكلون أكثرية بسيطة والسنة الذين يشكلون أقلية كبيرة. لكن البارزاني كان واضحا وحازما في إبلاغ موقف للأميركيين يقوم على النقاط التالية:

ـ لا مجال لعودة التعاون مع المالكي بعدما انتهت التجربة معه الى فشل ذريع.

ـ لا مجال لتنازلات ومرونة إضافية من جانب الأكراد في تعاطيهم مع حكومة بغداد المركزية بعدما فعلوا كل ما عليهم خلال السنوات العشر الماضية من دون أن يقابلوا بتطبيق الدستور والاتفاقات.

ـ الأكراد على الحياد في الحرب الدائرة حاليا، هي ليست فقط «حرب الإرهاب» وإنما أصبحت ستارا للصراع الطائفي في العراق والأكراد لن يكونوا جزءا من هذا الصراع.

ـ هجوم «داعش» في مناطق واسعة من العراق خلق واقعا جديدا وعراقا جديدا، وفي ظل هذا الوضع يحق للأكراد تقرير مستقبلهم ومصيرهم، وهم لن يعودوا الى الوضع السابق.

ـ أي حل للأزمة الحالية يجب أن يأخذ المتغيرات والحقائق السياسية والأمنية الجديدة في الاعتبار. وهناك شرطان لنجاح أي حل وتسوية: البحث عن رئيس جديد للحكومة العراقية وعن شخصية جدية ومرنة وملتزمة تطبيق الدستور، والشرط الثاني هو إحداث تغيير في العملية السياسية وتصحيح مسارها بما يلبي مطالب الأكراد والسنة العرب، فإذا لم يحصل ذلك فإن الأكراد ليس أمامهم إلا إعلان انفصالهم عن العراق وإعلان كردستان دولة مستقلة.

● السنة أيضا مثل الأكراد، ليسوا في وارد العودة الى الوضع السابق ويريدون استثمار التغييرات الحاصلة على الأرض لتحصيل مكاسب جديدة في السلطة واعتراف بـ «حقوقهم ودورهم» و«إقليمهم»، هم ضد الإرهاب الذي تمارسه «داعش» ولكنهم ليسوا ضد الواقع الجديد الذي أنتجته «داعش» ويجبر حكومة بغداد المدعومة من إيران على تقديم تنازلات، خصوصا أن التغيير الطارئ لا يقتصر على الميدان والأرض وإنما يكمله تغيير سياسي في التحالفات وميزان القوى مع إمكانية قيام تحالف كردي ـ سني على أنقاض التحالف الكردي ـ الشيعي الذي لم يعد من الممكن إحياؤه مع المالكي.

خلاصة كل هذه المتغيرات والمعطيات تعني أن العراق الواقف عند حافة الهاوية ومفترق طرق حاسم يواجه «خيارين ـ احتمالين» أو «اتجاهين ـ طريقين» لا ثالث لهما:

1 ـ إما استمرار الوضع في الديناميكية الجديدة الناشئة بعد سقوط الموصل وما تلاه، وهي ديناميكية صراع وحرب أهلية بأبعاد إقليمية مع دخول إيران والسعودية وتركيا، وربما مصر أيضا، ومن وراء الستار إسرائيل، أطرافا في هذه الحرب التي تعيد تكوين خارطة المنطقة على أنقاض «العراق السابق» ومع «عراق جديد مفكك ومقسم»، ومسار الصراع والتفكك لا يقف عند حدود العراق وإنما يتواصل في سورية التي تعيش وضعا مماثلا وتبدو الحرب فيها حاليا امتداداً للحرب في العراق ولاحقا ستبدو فرعا لها، وسيصيب بشظاياه الأردن وتركيا ولبنان.

2 ـ اما السير بتسوية سياسية جديدة في عناصرها وشروطها وقواعد اللعبة فيها. وهذه التسوية تجري وفق السيناريو التالي:

ـ تشكيل حكومة وحدة وطنية جامعة برئاسة شخصية أخرى غير نوري المالكي العاجز عن إدارة الأزمة الحالية والعاجز عن إدارة الحل لها (الأسماء المطروحة تتراوح بين مرشح من ائتلاف دولة القانون (المالكي) مثل حسين الشهرستاني، أو من المجلس الأعلى (الحكيم) مثل عادل عبدالمهدي، أو من التيار الصدري (مقتدى الصدر) مثل جعفر محمد باقر الصدر).

ـ إعادة إطلاق العملية السياسية وفق أسس جديدة أهم ما فيها نقل العراق دستوريا وعمليا الى مرحلة «الفدرلة» (أقاليم وكيانات من ضمن عراق موحد في حدوده الدولية).

ـ في موازاة ذلك، شن حرب مفتوحة ضد الإرهاب وضد «داعش» بشكل أساسي لإخراجها من المعادلة العراقية. وهذه الحرب غير ممكنة وغير ناجحة من دون دعم دولي (أميركي) وتنسيق إقليمي (إيران والسعودية وتركيا) ومشاركة عراقية (الأكراد والاعتدال السني)، هذه الحرب غير متاحة مع المالكي والذي إذا استمر في موقعه ستنقلب من حرب على الإرهاب الى حرب أهلية وسيتحول العراق من وضع مفتوح على أفق التسوية الى وضع مقفل في نفق الحرب.